



تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

**مناقشة رسالة الماجستير**

العنوان

أحكام المسؤولية الجنائية للشخص الاعتباري في التشريع الإماراتي  
(دراسة مقارنة)

للطالب

إبراهيم حبيب محمد شعيب

المشرف

أ.د. فتيحة محمد قوراري، قسم القانون العام

كلية القانون

المكان والزمان

6:00 مساءً

الخميس، 15 فبراير 2018

قاعة المحكمة التعليمية (0005)، مبنى كلية القانون طلاب

الملخص:

يتناول هذا البحث تسليط الضوء على موضوع (أحكام المسؤولية الجنائية للشخص الاعتباري في التشريع الإماراتي) لأهميته ونظراً لإتساع نشاطات هذه الشخصية الاعتبارية بسبب التطورات التي أفرزها العصر الحديث، وتمكّنها لإمكانات ضخمة من أجل ممارسة أنشطتها، وإمكان حصول أخطاء فيها مقابل المنافع التي تحققها، فقد تستخدم هذه النشاطات كغطاء لإخفاء بعض الجرائم. وتجدر الإشارة إلى أن دراسة المسؤولية الجنائية للشخص الاعتباري يحتم علينا التطرق إلى نطاق هذه المسؤولية، وكذلك إلى دراسة الشرط الذي تتطلبه المادة (65) من قانون العقوبات الإماراتي لقيام مسؤولية الشخص الاعتباري جنائياً، والمتعلق بوقوع الجريمة بواسطة شخص طبيعي له صفة أو علاقة معينة بالشخص الاعتباري، وهو كونه ممثلاً أو مديراً أو وكيلاً لذلك الشخص، وإلى بحث ومناقشة الاجتهادات القضائية في هذا الخصوص لبيان مدى موافقتها لنص المادة (65) سالفة الذكر. ولبيان المسؤولية الجنائية للشخص الاعتباري، وبيان أحكام تلك المسؤولية على شكل صحيح، فقد تناول البحث بيان نطاق وشروط المسؤولية الجنائية للشخص الاعتباري، من حيث توضيح النطاق الخاص بتلك المسؤولية وبيان شروطها، الجزاءات الجنائية محل التوقيع على الشخص الاعتباري. كما استعرض البحث كذلك عدة أحكام قضائية صادرة من المحكمة الاتحادية العليا ومحكمة تمييز دبي للتوصل هل هناك تعارض في تلك الأحكام التي أوضحت المسؤولية الجنائية للشخص الاعتباري وهل تقع أم لا وبيان عقوبتها.

كلمات البحث الرئيسية: الشخص الاعتباري، مفهومه، نطاقه، شروطه.